مخلص

بدأ التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية مع بداية عام 1998 وبحلول عام 2005 كانت قد ألغيت تماماً كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة، إلا أنه رغم كل الاتفاقيات التي وقعت ورغم وجود كم كبير من البنى التشريعية والمؤسساتية في إطار جامعة الدول العربية لا يزال نمو التجارة العربية البينية متواضعاً ولم تتجاوز التجارة البينية 11.2% من إجمالي التجارة العربية حتى بعد إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة الكثير من العقبات غير الجمركية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم وضرائب جمركية وتحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية. ويهدف هذا البحث إلى:

– تقييم مدى تطبيق الدول العربية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

– دراسة وتحليل تطور التجارة العربية البينية بعد البدء بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية (1998–2006).

– تحديد العقبات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية.

– تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في نمو التجارة العربية البينية.

Abstract

The gradual implementation of the Arab free trade zone began in early 1998, and by 2005 all taxes and customs tariffs among the countries joining the free trade zone were completely cancelled. However, the growth of Inter-Arab trade didn't match this gradual cancellation of taxes and customs duties. In fact, it didn't exceed 11.2% of the total Arab trade. This means that the cancellation of customs restrictions alone doesn't automatically lead to the growth of Inter-Arab trade. There is a host of obstacles and barriers -not related to customs- preventing the desired growth.

أولا: التطورات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وعلى الرغم من ذلك تظهر عملية تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالرغم من مستواها المنخفض، حصول بعض النتائج الإيجابية على عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومن هذه النتائج[5]:

أ –تحرير كافة السلع العربية، أي ذات المنشأ العربي، من كافة الرسوم والضرائب الجمركية ووفق معيار منظمة التجارة العالمية .

ب –إلغاء أو خفض مستوى الحماية غير التعريفة أو ما يعرف بالقيود غير التعريفة، الجمركية وغير الجمركية، وبخاصة ما يتعلق بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق التجارية وإلغاء الرسوم القنصلية عليها،وإخضاع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض المتدرج من قبل بعض الدول العربية الأعضاء، والعمل على تحويل الرسوم المطبقة وفقًا للنسبة المئوية من قيمة السلعة إلى تكلفة مرتبطة بتكلفة الخدمة الفعلية، وإلغاء منع الاستيراد والحصص الكمية في التبادل التجاري العربي البيني.

ج –استحداث آليات جديدة للعمل الاقتصادي العربي الجماعي، مثل وضع آلية جماعية متعددة الأطراف لفض المنازعات وتفعيل محكمة الاستثمار العربية، وزيادة فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وإقامة نقاط اتصال داخل الدول العربية الأعضاء لمتابعة التنفيذ، ومشاركة القطاع الخاص في متابعة التنفيذ، ومشاركة منظمات العمل العربي المشترك في المتابعة

والتنفيذ، والاتفاق على قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج، للأسباب الدينية والصحية والأمنية والبيئية، بشكل جماعي

د –تحسن البيئة التجارية بفعل تقليص القيود غير التعريفة وتحويل القيود الموسمية إلى رسوم تعرفيه تم إلغائها نهائيًا، وتقليص التأثير السلبي للاتفاقات التجارية الثنائية على تحرير التبادل التجاري العربي البيني، وبالتالي توقع انخفاض نسبة المخاطرة في التعامل مع السوق العربية وزيادة درجة التنبؤ بتكاليف العملية التجارية.

وتطوير وتحسين آليات المتابعة والتنفيذ والإجراءات المطلوبة من الدول، مع تحسن أساليب التعامل لحل قضايا التطبيق من خلال التعرف المباشر وتحديد الجوانب الفنية لهذه القضايا وتحليلها إلى مستويات فرعية يسهل التعامل معها.وكذلك تغير آلية اتخاذ القرار في إطار المنطقة، من اتخاذ القرارات بالإجماع فتكون ملزمة للدول التي توافق عليها، إلى اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين وتكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

و –الإحلال التدريجي للتقييم الاقتصادي الكلي محل التقييم المالي لأثر تطبيق منطقة التجارة الحرة على الاقتصاديات العربية .وكانت معظم الدول العربية تحسب الخسائر المالية التي تتحملها خزينة الدولة نتيجة لعملية التحرير ولم تكن تدرج الحسابات الاقتصادية في المنافع التي يمكن تحقيقها بفعل عملية التحرير.

ز –زيادة درجة الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي لدى الفاعلين الاقتصاديين على مستوى الدول العربية، مثل زيادة الاهتمام بالمعارض العربية والترويج السلعي، وتنشيط الاستثمار العربي البيني، وتسهيلات الانتقال ما بين الدول العربية.

1. تضاعفت التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (1998-2006) حيث ارتفعت من 303.6مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5فى المائة خلال هذه الفترة.
2. تشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي في التجارة الخارجية العربية،كما تشير أيضا إلى حدوث طفرة هائلة في حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2004-2006) حيث ارتفعت من 666.9مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 884.2 مليار دولار

أعلى مستوى له خلال الفترة (1998-2006) ليصل إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ حوالي 16.7 في المائة مقارنة بالعام السابق.ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة الخارجية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي[6]:-

- **ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي كان له أثر كبير على الصادرات العربية، إذ أن النفط من أهم مكونات الصادرات 52.5 في المائة من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2006.[7]**

وتجدر الإشارة إلى أن واردات السعودية والإمارات شكلت حوالي 39.5 في المائة من قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام 2006.[8]

2. كما يعود هذا الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ظهور ثمار الاتفاقات التجارية التي وقعتها بعض الدول العربية مع العالم، على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، والاتفاقات الثنائية أو التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى بين الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى وبعض الاتفاقات الثنائية كاتفاق إقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وتركيا والاتفاقات الاقتصادية ما بين الإمارات العربية المتحدة وألمانيا.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية ،يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول للدول العربية خلال فترة الدراسة إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6في المائة من اجمالى قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالى قيمة الصادرات العربية في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه ، فقد شكلت حوالي 36.6في المائة من اجمالى قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس الفترة.[9]

أما بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية فقد ظلت فئة الوقود تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية، قد ارتفعت حصته في عام 2006 لتصل إلى 76.6 في المائة مقابل 55.5 في المائة في عام 1998 ،يليها فئة المصنوعات بنسبة 11.8في المائة مقابل 22.7 في المائة خلال نفس الفترة .

وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت واردات الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة في الواردات العربية خلال الفترة لتشكل 36.8 في المائة من اجمالى قيمتها في عام 2006 مقابل 34.8 في المائة من اجمالى قيمتها في عام 1998 ، يليها فئة المصنوعات بنسبة 27.8في المائة مقابل 30.4 في المائة خلال نفس الفترة .[10]

1- تضاعفت التجارة العربية البينية خلال الفترة (1998-2006) بأكثر من 4 أضعاف حيث ارتفعت من حوالي 26مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 107.9مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.5في المائة خلال فترة الدراسة.ويرجع ذلك إلى:-

- ارتفاع الصادرات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 13.7 مليار دولار عام 1998 (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 55.4 مليار دولار عام 2006بمتوسط معدل نمو بلغ 16.5 في المائة خلال الفترة (1998-2006) . وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 63.8 في المائة(48.7فى المائة للسعودية و15.4 للإمارات في المائة) من قيمة الصادرات البينية العربية الإجمالية في عام 2006.[11]
- ارتفاع الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 12.3 مليار دولار عام 1998 إلى 52.5 مليار دولار عام 2006بمتوسط معدل نمو بلغ19.9 في المائة خلال الفترة (1998-2006) . وتجدر الإشارة إلى أن صادرات ثلاث دول هي العراق والسعودية والإمارات شكلت حوالي 39 في المائة(16.9فى المائة للعراق و11.7 في المائة للإمارات و10.4فى المائة للسعودية) من قيمة

2- على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية خلال الفترة إلاّ أنّ نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من 9.2 في المائة عام 1998 إلى 8.4 في المائة عام 2006 ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6.1 في المائة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية من 8 في المائة عام 1998 إلى 14.1 في المائة عام 2006 .

3- أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2002 كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 24.1 في المائة في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 2.7 في المائة كذلك في عامي 2004 ، 2006 حيث كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 48.2 في المائة ، 25.8 في المائة على الترتيب في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 33.2 في المائة ،18 في المائة على

الترتيب وفي أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات, ففي عام 2006 كان معدل نمو الواردات العربية البينية 17.8 في المائة في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 14.7 في المائة . وقد شهد العام 2004 أكبر معدل نمو للواردات العربية البينية حيث وصل إلى 45 في المائة

4- استمرار الزيادة في التجارة العربية البينية في الأعوام الثلاثة الأخيرة لتسجل أعلى نسبة لها في عام 2004 حيث وصلت 43.9 في المائة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية 14.5 في المائة خلال الفترة (1998 -2002) إلا أنه وصل في عام 2004 إلى 43.9فى المائة . وحوالي25.8 في المائة بين عامي 2004و2005 لتصل قيمة التجارة العربية البينية إلى 107.9مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ 21.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة البيئية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي[13]:-

2006.

- **كما يعود سبب ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية إلى نتائج الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية فيما بينها ومن أهمها اتفاق أغادير .كما وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق التجاري بين مصر والأردن،والاتفاق حول تنمية الصادرات بين الجمهورية العربية السورية واليمن.**

أولا: عقبات فنية لم تتم معالجتها بعد[18]

أ –قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية: تمت الموافقة على الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية وقواعد المنشأ التفصيلية لمجموعة من السلع الزراعية والسلع الصناعية.

ب –تطبيق التخفيض المتدرج على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لا يزال العديد من الدول العربية يفرض رسومًا وضرائب عند الاستيراد على السلع العربية المتبادلة

في إطار منطقة التجارة الحرة، وتتخذ هذه الرسوم والضرائب مسميات مختلفة وغير متماثلة ما بين الدول العربية.[19]

ج –إزالة القيود غير التعريفية، الجمركية وغير الجمركية[20]:تكاد كافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة يطبق فيها قيد أو أكثر من هذه القيود دون أن يتم الإفصاح عنها . وتكمن الإشكالية في معالجة هذه القيود أولا :في أنها ذات طبيعة مستترة وغير شفافة ويسهل إخفاء التعليمات الخاصة بتطبيقها من قبل السلطات المعنية، وثانيًا :في تعددية الجهات المصدرة للقيود غير الجمركية في الدولة المعنية مثل الجهات الأمنية والصحية والإعلامية والبيطرية والزراعية وغيرها، وثالثًا :في الاختلاف ما بين الدول العربية حول تعريف القيد.

د –الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية: ما زالت بعض الدول تطبق معاملة تمييزية في نسبة الضريبة المحلية على السلع الوطنية مقارنة مع السلع المستوردة أو فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة لا تستوفى على السلع الوطنية، وكذلك التمييز في المعاملة الوطنية الناتج عن تطبيق الاتفاقات الثنائية، مما يطرح بالضرورة إحلال منطقة التجارة الحرة محل الاتفاقات الثنائية العربية البينية وطلب التفاوض الجماعي عند الاتفاق على مناطق تبادل حر مع دول غير عربية حتى لا ينتج عن هذه الاتفاقات وضع تمييزي تجاه السلع العربية في أسواق الدولة المعنية.

قائمة بفعل تعدد الأنظمة الجمركية التي تتعامل مع منتجات المناطق الحرة ، وستظل هذه الإشكالية قائمة لحين الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية والبدء بتطبيق المرحلة الأولى من الاتحاد الجمركي العربي.

ثانيا: وهي مجموعة العقبات والقضايا التي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والبنية المؤسسية في الدول العربية والبنية المؤسسية لأجهزة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وليست قضايا تطبيقية مباشرة لمنطقة التجارة الحرة، وإنما تنطبق على كافة الاتفاقات العربية متعددة الأطراف والقرارات الصادرة عن مؤسسات العمل العربي المشترك، ومن بين هذه القضايا[21]:

1. ضعف الهياكل الاقتصادية العربية، الإنتاجية والخدمية، واستمرار العمل وفق السياسة الاقتصادية الحمائية.ولا زالت البنية الإنتاجية العربية ضعيفة الترابط والتشابك وتعتمد بشكل أساسي على استيراد المدخلات الإنتاجية والسلع الرأسمالية مما يضع قيودًا على التكامل الإقليمي ما بين الدول العربية.

2. تحيز السياسات الاستثمارية الوطنية في الدول العربية لصالح القطاعات الخدمية وقطاعات إنتاج المواد الأولية، وبخاصة النفط والغاز،وهما قطاعان لا ينتجان سلعًا صناعية قابلة للتصدير إلى الأسواق العربية.
3. ضعف الإطار المؤسسي القادر على إدارة عملية التكامل الاقتصادي، وهذا ينطبق على كل من المستوى الوطني والعمل العربي المشترك، حيث تتعامل الدول العربية مع موضوعات التكامل الاقتصادي العربي باعتبارها موضوعات ثانوية لا تحتاج إلى تخصيص موارد مالية أو فنية مهمة، وينعكس ذلك على مستوى مشاركتها وتمثيلها في اللجان الفنية والتنفيذية للمنطقة، وتفضيلها التعامل الاقتصادي الثنائي في علاقاتها مع الدول العربية.
4. ضعف مستوى الشفافية في التعامل ما بين الدول العربية، وهذا نمط عام في الوصول إلى البيانات عبر شبكات المعلومات.

5. استمرار قيام الاتفاقات التجارية الثنائية بين العديد من الدول العربية والالتزام بتطبيقها مع تضمينها بعض الاستثناءات، مما يجعل من هذه الاتفاقات قيدًا يعيق التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية .
6. العامل الأمني لا يزال يشكل هاجسًا في التعامل ما بين الدول العربية، مما يعيق الحركة البينية للسلع والأفراد.
7. عقبات قطاع النقل في الدول العربية وبخاصة قطاع النقل بالعبور" الترانزيت " بين الدول العربية .

الخاتمة

من شأن منطقة التجارة الحرة العربية أن تتيح الدول الأعضاء فرص اقتصادية هامة منها إتاحة التحرك بحرية للإنتاج العربي، مع تطور غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية العربية، سيمر عبر بوابة الاستفادة من الميزات التفضيلية ، ومن انخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والبشر بين الأقطار العربية المتجاورة جغرافياً، وهذا من شأنه أن يدعم العرب في أي مفاوضات اقتصادية دولية، نظراً لتحسن المكانة المنتظر بالنسبة للاقتصاد العربي، ومن شأن هذه المنطقة بطبيعة الحال عدا عن كونها صورة من صور التكتل، أن تزيل كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات بين الأعضاء وزيادة حجم التبادل التجاري، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتمهيد الفعلي لعمليات التكامل الإنتاجي. ويأتي ذلك بطبيعة الحال كشكل مهم من أشكال التعاون

الاقتصـادي العربـي فـي ظـل تحـديات يمليهـا النظـام العـالمي الجديـد المبنـي علـى تحريـر المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية ، إلا أن زيادة فعالية هذه المنطقة وتعزيز دورها في زيادة حجم التبادل التجاري العربي ورفع معدلاته يحتم الانتقال الى بها الى مرحلة الاتحاد الجمركى .

العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد. ويشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الايجابية الأولى في سلم التكامل الاقتصادي حيث يعالج مشكلات مناطق التجارة الحرة باعتباره وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج إتباع سياسات الحماية وزيادة قوة المساومة في التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل التجاري. وكما هو الحال في منطقة التجارة الحرة يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وألا يقود إلى وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء.

جدول رقم (1) التجارة الخارجية والتجارة البينية مع وبدون النفط في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006)(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	متوسط معدل النمو
إجمالي التجارة الخارجية	303.6	320.3	409.4	397.7	418.9	504	666.9	884.2	1033	16.5
التجارة البينية	26	27.1	31.8	34.4	41.8	49	70.5	88.6	107.9	19.5
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	8.6	8.5	7.8	8.6	10	9.7	10.6	10	10.4	
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بدون النفط	13.6	13.7	14.81	14.8	14.17	13.47	15.84	17.6	18.02	
الصادرات العربية	149.6	175	263.3	236.7	244.9	300.9	400.7	559.2	659.6	20.4

معدل نمو الصادرات العربية	-19.3	17	47.9	8.3	2.7	22.9	33.2	39.6	18	
الواردات العربية	154	145.3	157.5	161	174	203.1	266.2	325	373	11.7
معدل نمو الواردات العربية	4.4	-5.4	7.3	4.8	3.5	16.8	31.1	22.1	14.7	
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية. (%)	2.7	3.1	4.1	3.9	3.8	4	4.4	5.4	5.5	
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية. (%)	2.8	2.5	2.3	2.5	2.6	2.6	2.8	3	3	

المصدر: صندوق النقد العربى وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،اعداد مختلفة ،الامارات العربية المتحدة

الجدول رقم(2): تطور أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (1998-2006)(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	متوسط نسبة النمو%
التجارة البينية	26	27.1	31.8	34.4	41.8	49	70.5	88.6	107.9	19.5
معدل نمو التجارة البينية	-6.8	4.2	14.5	8.1	20.4	17.1	43.9	25.8	21.8	
الصادرات العربية البينية	13.7	14.4	16.1	17.3	20.9	25.4	36.2	44.1	55.4	16.5
معدل نمو الصادرات العربية البينية	-12.7	3.6	13.7	7.5	24.1	21.2	42.8	21.6	25.8	
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات%	9.2	8.2	6.1	7.3	8.5	8.4	9.0	7.9	8.4	

الواردات العربية البينية	12.3	12.9	15.7	17.1	20.9	23.6	34.3	44.5	52.5	19.9
معدل نمو الواردات العربية البينية	0.8	4.9	15.3	8.8	16.7	13.1	45	30	17.8	
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات%	8.0	8.9	10.0	10.6	12.0	11.6	12.9	13.7	14.1	
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية	8.6	8.5	7.8	8.6	10	9.7	10.6	10	10.4	

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،إعداد مختلفة ،الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (3) تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية في أعوام مختارة

التكتل الاقليمي	قيمة التجارة البينية بملايين الدولارات			نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية		
	2003	2005	2006	2003	2005	2006
الأسيان	211.1	306.7	380.4	25.1	24.87	25.7
الاتحاد الأوروبى	3470	5231	5946.8	60.6	64.2	64.6
النافتا	1308	1634.5	1771.3	44.8	67.6	67.9
الدول العربية	46.3	96.5	119.2	9.17	11.2	11.3

المصدر:

بالنسبة لبيانات عام 2003 ، (الإسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية،2006 ،الأمم المتحدة،نيويورك،2007 ،E/ESCWA/GRID/2006/3 ،ص 24

بالنسبة لعامى 2005-2006 ،(الإسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية2007 ،الأمم المتحدة،نيويورك،2007 ،E/ESCWA/GRID/2007/14 ،ص 37

البيان	الصادرات البينية (نسب مئوية)			الواردات البينية(نسب مئوية)		
	1998	2005	2006	1998	2005	2006
المواد الخام والوقود المعدني	55	59	61.3	53	48.1	50
الأغذية والمشروبات	13	12.4	11.7	13	13.4	14.2
المنتجات الكيماوية	16	8.6	7.3	16.9	10.8	10.7
المصنوعات	11	11.4	12.5	12.2	17.9	14.1
الآلات ومعدات النقل	5	8.6	6.4	4	8.9	10.1
سلع غير مصنفة	–	0.6	0.8	–	0.9	0.9
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،إعداد مختلفة

http://www.gucciaac.org.lb/gafta/2rep14.htm

47−46

49−47